تحليل العلاقة بين الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية واثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

م. د. زياد خلف خليل الجبوري/ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث/ نوره نهاد عبودي حمودي

تاريخ التقديم:2017/5/7
تاريخ القبول:2017/6/12

المستخلص:

يهدف البحث لبيان اهمية الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية وخاصا اثرها على الميزان التجاري من خلال الحد من الاستيرادات غير الضرورية والقينا الضوء على واقع الاعتمادات المستندية في العراق وما رافقها من تغيرات وتطورات مع تسليط الضوء على مؤشرات التجارة الخارجية وايجاد الحلول لعمل تناسق بين الاعتمادات المستندية والميزان التجاري في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية على الامد البعيد، وتعاني الاعتمادات المستندية من تخلف الوسائل المستخدمة فيها من قبل المصارف المحلية كما يعاني الميزان التجاري من زيادة الاستيرادات من جهة واعتماد التصدير على النفط الخام من جهة اخرى ويركز البحث حول دور الاعتمادات المستندية في توجيه الاستيرادات بما يؤدي في تحقيق الفائض في الميزان التجاري ومن ثم توجه نحو أقامة المشاريع الانتاجية التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية.

نجحت المصارف المحلية بإعادة العمل بنظام الاعتمادات المستندية على الرغم من تخلف وبدائية الوسائل المستخدمة فيها ولم يتم الاستفادة من مميزات الاعتمادات المستندية في الحد من الاستيرادات غير الضرورية ودعم عملية التنمية الاقتصادية.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الاعتمادات المستندية، التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 101 المجلد 23
الصفحات 370ـ389

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

تعد التجارة الخارجية من أهم ركائز الاساسية التي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعد عاملا مهما لأقامه العلاقات الاقتصادية الخارجية حيث تسعى الدول لإصدار إجراءات جديدة تعمل على تنظيم التجارة اولا ومن ثم السعي لتطورها لضمان وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ثانيا، حيث تمثل الأعتمادات المستندية من أهم الإجراءات التي تتبعها الدول ولتحقيق ذلك توصي المصارف على ضرورة التعامل بها كونها تمثل رافدا من روافد التمويل للتجارة الخارجية التي حظيت بقبول دولي كبير بين الاوساط المالية الدولية لما لها من سمعه ممتازة ومكانه مرتفعه أدى الى استخدامها في العمليات التجارية الخارجية وتعد الاعتمادات المستندية من انجح الوسائل للحد من الاستيرادات وخاصا الاستيرادات الغير الضرورية التي تعمل على خروج العملة الاجنبية خارج البلد خاصا البلدان النامية ومن ضمنها العراق التي تمتاز بارتفاع نسب الاستيراد وكذلك تمتاز البلدان النامية بتخلف الوسائل المصرفية المتبعة ومن ضمنها نظام الاعتمادات المستندية وخاصا العراق الذي عاني من تقلبات كبيرة في حركة الاعتمادات المستندية منذ تسعينيات القرن المنصرم تعرض الاعتمادات الى توقف العمل بها ثم التفعيل الجزئي للاعتمادات المستندية وصولا الى مطلع عام 2003 واعادة العمل بالاعتمادات المستندية الا انة لم يتم الاستفادة من اعادة العمل الاعتمادات وعلى رغم من مرور عدة السنوات على اعادة نظام الاعتمادات المستندية لم يتم الاستفادة منه للتقليل من نسب السلع المستوردة من خلال استخدام الاعتماد المستندي كاداه قيد تمنع استيراد السلع غير الضرورية بموجب شروط الاعتمادات المستندية التي تنص على ضرورة بيان نوع السلع المستوردة ومن خلال ذلك تستطيع المصارف المحلية عن تمويل هذه السلع الى جانب ذلك قيام السلطات الكمركية الى فرض تعرفه كمركية على مثل هذا نوع من السلع المستورده غير الضرورية، ولكن ما حدث هو زيادة نسب الاستيراد مما انعكس على واقع الاقتصاد الوطني وجعله اقتصادا منكشف للأسواق الخارجية الى جانب تخلف الجهاز الانتاجي وعجزه عن تلبية الطلب المحلي كل تلك العوامل ادت الى التأخر بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وعليه يأتي بحثنا لتسليط الضوء على دور الاعتمادات المستندية كونها اداه فعالة للحد من تسريب العملة الاجنبية خارج البلد عن طريق تقليل من نسب السلع المستوردة الغير الضرورية ولنجاح ذلك يتم من خلال تطوير نظام الاعتمادات المستندية في كافة المصارف المحلية وجعله نظام متطور يحظى بقبول الافراد واهتمامهم وزيادة الاقبال على فتح الاعتمادات المستندية وجعلها الوسيلة الافضل لتمويل استيراداتهم ومن ثم توجه العمولات المتأتي من الاعتمادات المستندية لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تعمل على تنوع الجهاز الانتاجي وجعله قادرة على تلبيه الطلب المحلي من خلال فرض القوانين والتشريعات التي تنص ضرورة تحويل الارباح المتحققة من عمل الاعتمادات المستندية وجعلها اموال معده للإقراض لاقامة المشاريع الاستثمارية التي تعجل من عملية تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكله البحث

تتمحور مشكلة البحث حول لم يكن الاعتمادات المستندية الدور الايجابي في الحد الاستيرادات الغير الضرورية ومن ثم تحقيق فائض في الميزان التجاري مما انعكس سلبا على تأخر في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على قدرة الاعتمادات المستندية في الحد من الاستيرادات غير الضرورية مما يؤدي الى تحسن الوضع في الميزان التجاري وانعكس ذلك ايجابيا على إقامة المشاريع الانتاجية التي تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة .

اهداف البحث

- معرفة واقع الاعتمادات المستندية في العراق وما آلت الية .
- معرفة واقع الميزان التجاري بعد عام 2003.
- بيان مدى مساهمة الاعتمادات المستندية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

منهجية البحث

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي التطور في الاعتمادات المستندة ونسبة تطور الميزان التجاري من جهة ودور الاعتمادات المستندية في تنظيم الاستيرادات وفق لمتطلبات التنمية الاقتصادية .

الهيكلية

اقتضت الحاجة الى تقسيم البحث الى ثلاث مباحث حيث سيضم المبحث الاول مطلبين تضمن المطلب الاول الاطار النظري للاعتمادات المستندية فحين تناول المطلب الثاني مفهوم التجارة الخارجية وسياساتها وتناول المبحث الثاني الذي قسم الى مطلبين المطلب الاول واقع الاعتمادات المستندية في العراق اما المطلب الثاني ضم تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للعراق بعد عام 2003 اما المطلب الثالث خصص لتحليل العلاقة بين الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية واثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق .

الدراسات السابقة

1- معتصم حمزه الشيخ الرشيد (الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية في السودان)

توصل البحث الى ان اغلب المصدرين والمستوردين غير دقيقين فيما يخص التعامل في الاعتمادات المستندية مما يزيد من مخاطر التجارة الخارجية ،الاختيار الصحيح لمستندات الشحن يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية (لان البنوك تتعامل بالمستندات لا بالبضائع) تواجه عمليه الاعتمادات المستندية صعوبات كبيره في الدفع لضيق شبكه المراسلين وتذبذب اسعار الصرف ومشاكل التغطيات مما ادى الى احجام عدد كبير من البنوك الاوربية في التعامل مع السودان، ضرورة تشجيع البحث العلمي في مجال التجارة الخارجية ومخاطرها لمواكبه التطورات التي تطرأ عليها وكما أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك بتطبيق القواعد والاعراف الدولية للاعتمادات المستندية وتقديم دورات تدريبه للمتعاملين بها .

2 ـ نديه بلوكيل رمضان عبد المؤمن
فاطمه الزهراء مسلم
مصطفى حليفاتي
(تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي)

أ. تتمحور الفريضة الاولى حول كون تحرير التجارة الخارجية يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال اعتبار التجارة الخارجية من الدعائم الاساسية للتنمية الاقتصادية وتكييف النظام التجاري مع المعطيات الاقتصادية الدولية يؤدي الى تنوع المبادلات الدولية التجارية والمتعاملين الاقتصاديين مما يؤدي الى ايجاد موارد للعملة الصعبة عن طريق دخول في الاسواق الخارجية مما ينشط العملية التنموية ويدفع بالتكامل على مستوى الانتاج .

ب . تتمحور الفرضية الثانية حول الدور الاساسي للبنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية حيث اصبح الجهاز التمويلي وسيله فعاله وإستراتيجية لترقيه الصادرات وتمويل الواردات كما أن البنوك تعطي ديناميكية للتجارة الخارجية حيث تعد البنوك القلب النابض والاساسي لتمويل التجارة الخارجية .

ج . تدور الفرضية الثالثة حول ضرورة وجود ميكانيزمات جديدة لتمويل التجارة الخارجية تتعدى تلك الوسائل والتقنيات المعروفة من اجل التمويل في أجهزتها المصرفية كاعتماد جديد تتماشى والسياسة الاقتصادية الجديدة.

د . الفرضية الرابعة فتتمحور حول كون الاعتماد المستندي تقنيه دفع وتمويل في التجارة الخارجية من اجل اتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف الامر الذي أدى بأكثر من 160 دوله لاعتماده كوسيلة دفع وضمان وتمويل في معاملات التجارية كما يتطلب الحصول على وثائق فهي ضمان لحقوق المتعامل الاقتصادي وهذا بالنسبة لجميع الاطراف المتدخلة سواء البنوك الممولة او المورد او المستورد .

المبحث الاول/المطلب الاول الاطار النظري للاعتمادات المستندية

اولا ـ مفهوم الاعتمادات المستندية

تعد الاعتمادات المستندية من اهم وسائل التمويل الدولي فهي الوسيلة المفضلة للإيفاء بالالتزامات التجارة الدولية التي سهلت عمليه التبادل التجاري بين دول العالم كما تعطي الثقة والأمان للمتعاملين بها نظرا لبعد المسافة بين المصدر والمستورد والتي تضمن الحقوق والواجبات لهما لذلك نجد ان الاعتمادات المستندية تمثل الوسيلة لأنجح لتسوية عمليات التبادل التجاري والضمان لإقامة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم لذلك تعرف الاعتمادات المستندية بأنها عقد مبرم بين البنك والمستورد يلزم البنك بفتح حساب الى الصالح المصدر يلتزم البنك مستقبلا بدفع قيمه البضائع وقبول السحوبات والشيكات التي يسحبها علية المصدر حالما يقدم المستندات المطلوبة (اليماني، 1986:479)

ثانيا ـ اطراف الاعتمادات المستنديه

تتحدد الاطراف المتعاملة عند ابرام عقد الاعتماد المستندي وبيان مسؤولية كل طرف وفقا للأعراف التي أصدرتها غرفة التجارة الدولية في نشرتها رقم 600 لعام 2007 ومن اهم اطراف الاعتمادات المستندية هي :

أ- المستورد (Importer)

هو طالب فتح الاعتماد المستندي بشروط محددة ويسمى طالب فتح الاعتماد، أي بمعنى انه عقد اتفاق بين المستورد والبنك الفاتح للاعتماد والذي يحتوي على جميع الشروط المتفق عليها بين المستورد والمصدر. (عبد الحميد ،2010 : 307)

ب - بنك مصدر الاعتماد (Issuing Bank)

وهو البنك الذي يقوم بفتح واصدار الاعتماد المستندي بناء على الطلب الصادر من المستورد ويوجد هذا البنك في بلد المصدر (المستفيد) ويتم ذلك من خلال قيام المشتري (المستورد) بملء استمارة خاصة بالاعتماد المستندي يوضح فيها كافة الشروط المتفق عليها وارفاقها بكافة المستندات الضرورية عندها يتعهد البنك بالدفع وقبول تداول المستندات (بسيوني، 2014 : 110)

ج - بنك الابلاغ (Advising Bank)

مهمته يقوم بأخطار المصدر برسالة الاعتماد في حال وجود اكثر من مصرف .

د - المصدر (Exporter)

وهو مورد البضاعة والذي يتم يفتح الاعتماد المستندي لصالحه ويستلم قيمه البضاعة من مصرفه عنده تقديمه سند الشحن الذي يثبت به شحن البضاعة (أي خروج البضاعة من ذمته واصبحت في طريقها الى المستورد)

ثالثا ـ أهمية الاعتمادات المستنديه:

تمثل الاعتمادات المستندية رافدا من روافد عمليه تمويل الصادرات والاستيرادات الخارجية ويعود ذلك الى ما تقدمة الاعتمادات المستندية من الطمأنينة والأمان لكل من المصدر والمستورد وبقية الاطراف المتعاقدة وتبرز اهمية الاعتمادات من خلال:

- يعفى المصدر من عدم تحمل مسؤولية الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة عن المركز المالي للمستورد وسمعته حيث أن المتعارف علية أن المصدر سيحصل على قيمه البضاعة بمجرد تقديمه المستندات المطلوبة للبنك المبلغ بالاعتماد.
- يستطيع المصدر استخدام الاعتماد المستندي كورقه ضمان يضعها لدى المصرف للحصول على تسهيلات المالية التي يحتاجها لتسير عمله (الصوص، 2012 : 196)
- تمنح المستورد أن لا يدفع قيمه البضاعة إلا بعد وصول المستندات الى المصرف المحلي.

ـ الاعتماد المستندي يمنح المستورد الحفاظ على قيمه البضائع في حال اخلال المصدر بالتزاماته حول مواصفات البضائع المتفق عليها في العقد المبرم بينهما أي ان الاعتماد المستندي يعطي للمستورد قوه ضمان لا تحققه أي وسيله اخرى (فاعور، 2006 : 26) .
ـ توفر الاعتمادات المستندية للمصارف التأمينات والسيولة الاضافية من جراء حصوله على العمولات من طرفي عقد البيع .
ـ تسهم الاعتمادات المستندية انفتاح القطاع المصرفي المحلي على القطاع المالي العالمي وخاصا القطاع المصرفي منة وما لذلك من اثر مهم في نقل المعرفة المصرفية الحديثة ومن ثم يسهم في تطور القطاع المالي المحلي وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية في البلد .

رابعا ـ الية فتح الاعتمادات المستنديه:

تحتاج كل عمليه تعاقدية الى مجموعة من الاليات والاجراءات العملية وان عمليه فتح الاعتماد المستندي وتقديم الوثائق المطلوبة جاء بناء على تعليمات المصارف التي تتعامل بالوثائق وليس البضائع حيث يتوجب على المصارف ان تتأكد من التفاصيل الواردة في الوثائق في حالة عدم تغطية أي وثيقة لأي شرط من شروط الاعتماد لا يتم الشروع بفتح الاعتماد المستندي .

1ـ الاجراءات العمليه لفتح وتنفيذ الاعتماد المستندي :

أ ـ يتقدم العميل بطلب فتح الاعتماد من احد البنوك التي يتعامل معها ويقوم العميل بملأ النموذج البنكي الخاص بفتح الاعتماد المستندي وارفاقه بالمستندات الضرورية .
تتضمن استمارة طلب فتح الاعتماد المستندي على ما يلي (عبد الله والطراد،2011: 290):
ـ اسم طالب فتح الاعتماد
ـ اسم المستفيد من الاعتماد
ـ نوع الاعتماد (قابل للنقض، الدائري، المحول،.....الخ)
ـ قيمه الاعتماد
ـ المدة الزمنية للاعتماد
ـ كيفيه تبليغ الاعتماد
ـ طريقه تسديد قيمه الاعتماد
ـ طريقه الشحن وموانئ الشحن وموعد الوصول للبضائع
ـ عدد الشحنات المطلوبة واخر موعد لشحن البضائع
ـ تحديد قيمه الاعتماد بالعملية الاجنبية
ـ نوع السلع المطلوب تمويلها
ب ـ تأكد من توقيع فاتح الاعتماد على الشروط العامة للاعتمادات والصاق طوابع الاستيرادات القانونية عليه .
ج ـ مراجعه كافه المستندات والبيانات المتعلقة بفتح الاعتماد المستندي وتأكد من صحتها ومدى تطابقها مع الاصول والقوانين التجارية .
د ـ بعد المراجعة والتأكد من كافه البيانات يتم طباعه تعهد الاعتماد وتحويله الى رئيس القسم الاعتمادات المستندية ليقوم بالموافقة والتوقيع على تعهد .
هـ ـ تحويل قيمه الاعتماد من العملة المحلية الى عمله البلد المصدر او العملة الاجنبية .
و ـ يتم تبليغ البنك المراسل بالخارج بفتح الاعتماد لصالح المستفيد مع تحديد قيمه الاعتماد ورقم تسلسله.

(2ـ المستندات ووثائق الاعتمادات المستنديه :

أ ـ المجموعة الاساسية (Group Basic) وهي التي تضم اهم الشهادات المطلوبة لعمل الاعتماد المستندي وتحتوي على :

ـ السحوبات (Draws)

وهي السحوبات التي تكون من ضمن المستندات المطلوبة لفتح الاعتماد المستندي وتستخدم للدفع سواء كان الاعتماد مؤجلا او في حاله ارسال المستندات من البنك المراسل برسم التحصيل وذلك لأهميتها لإثبات وجود المطالبة بقيمه البضائع .

- الفاتورة التجارية (Commercial bill)

وهي دليل الاثبات على اتمام قيمة الصفقة التجارية التي جرت بين المصدر والمستورد وتضم ايضا المعلومات الخاصة بعملية التصدير(بسيوني ، 2014 :228) وتبرز اهميتها عند مراجعه وفحص البضاعة عن طريق ميناء البلد المصدر ومراجعه الفحص مرة اخرى عن طريق ميناء البلد المستورد .

- بوليصة الشحن (Shipping poliy)

انها وثيقة تملك تتيح للنسخة الاصلية منها نقل البضاعة الى حامل البوليصة المظهرة لإمره (شكري، 2004 :269) وتنبع اهميتها من استخداماتها المتعددة حيث تستخدم كوصل تسليم وكعقد اتفاق بين البائع والمشتري وكذلك تستخدم كوثيقة تملك .

- شهادة المنشأ (Certificate of origin)

وهي شهادة تصدر وتصدق من المؤسسة الرسمية والمختصة بالشؤون التجارية او الصناعية وتكمن اهميتها في قبول البنوك هذه الشهادة بدون شرط او قيد لأنها تكون مصدقه وموافق عليها من الجهة الرسمية.
ب - المجموعه الثانوية (Atotal of secondarv) وتضم عده وثائق تكون مكمله للوثائق الاساسية
- وثيقة التأمين (Insueance policy)

هي اثبات بان البضاعة المصدرة تم التأمين عليها ضد المخاطر التي قد تتعرض لها اثناء تصديرها (عبد الحميد، 2010: 77) وتبرز اهميتها من حيث يحق لحامل وثيقة التأمين الحصول على قيمه البضاعة او تعويضه في حال تعرض البضاعة للتلف او الهلاك .

- شهادة الوزن (Certiflcate weight)

تصدر شهادة الوزن من قبل الشركات المتخصصة بمنح رخص للقيام بأعمال الوزن وتحدد الشهادة تاريخ ومكان الوزن وتضم ايضا المعلومات المتعلقة بالاوزان الصافية والقائمة وعدد الطرود ومميزات كل طرد كما تطالب البنوك بأدراج شهادة الوزن بكتاب فتح الاعتماد المستندي وان تكون هذه الشهادة صادره عن شركه معروفه او من درجه الاولى.

- شهادة التضمين (Certificate of inclusion)

وهي تضم عدة شهادات كشاهده المراجعة والتحليل والصحة ،شهادة التعبئة وغيرها من الشهادات الاخرى وتأتي اهميتها للتأكد من مواصفات جميع البضائع وخصائصها ومدى ملائمتها خاصا تلك البضائع المستوردة للاستهلاك البشري وتأكد من تأريخ الصلاحية البضائع ومده الانتهاء فضلا عن مدى مطابقتها لشروط التعاقد التي تستوجب وجود هذه الشهادة .

المطلب الثاني/ الاطار النظري للتجارة الخارجية

اولا ـ مفهوم التجارة الخارجية:

تعبر التجارة الخارجية عن حركه التبادل التجاري الدولي سوء كانوا افراد او سلع او خدمات او حركات رؤوس الاموال او الاستثمارات دوليا أي انها نظام من العلاقات التبادلية الدولية يطلق عليها مصطلح العلاقات الاقتصادية الدوليه، أن التجارة الخارجية لها جذور تاريخية بدأت مع تطور الانسان وزيادة حاجاته الامر الذي دفعه لتكوين العلاقات مع المجتمعات البشرية الاخرى بهدف اشباع الحاجات المتزايدة أدى ذلك الى ظهور حركات التبادل التجاري بين المجتمعات وأن ابسط صوره تعبر عن التبادل التجاري هو مفهوم المقايضة يعد اول تبادل تجاري عرفه الانسان بدون قيود وتعقيدات في وسائل تنفيذه حتى تطورت التجارة الخارجية بشكل كبير وصولا الى مفهوم التجارة المتكافئة.

ثانيا ـ السياسات التجارية (Trade Policies)

طالما هناك اختلاف في جميع النواحي السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية كان لأبد من اقامة سياسة خاصة تنظم تلك العلاقات القائمة بين الدول إلا وهي السياسة التجارية والتي يقصد بها مجموعه من الوسائل والاساليب التي تقوم بها الدولة لترويج عن تجارتها بهدف تحقيق الغايات المنشودة (الصوص، 2012: 129) ومن اهم انواع السياسات التجارية هي :

1- الحرية التجارية (Commercial Freedom)

وهي السياسة التي يدعوا انصارها وعلى رأسهم أدم سميث لعدم تدخل الدوله في الحياة الاقتصادية و حرية إقامة النشاط التجاري دون قيد او شرط في ظل النظام الراسمالي والذي يعمل وفقا لنظام السوق الحر التي تكون فيها الاسعار هي المسؤوله على توجيه الافراد بشكل تلقائي في ظل المنافسة الحرة .

بمعنى ان جهاز الاسعار يعكس ألصوره الحقيقة لتكلفه انتاج السلع الاقتصادية وبذلك يكون تحرير التجارة الخارجية قائمة على نفس الحجة للتجارة الداخلية أي أن الاسعار سوف تمثل كلفه الفرصة البديلة للدولة والتي تقود بدورها الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتطبق هذه السياسة في حاله الاقتصاديات الكبرى التي تمتاز بالكفاءة والمرونة في الجهاز الانتاجي وتطوره وانتاج السلع المتنوعة والمتمايزة حيث يكون دور الدولة في تلك الاقتصاديات مقتصرا على توفير الاحتياجات الاساسية كـ (الدفاع، الامن، القضاء) التي تحتاجها المؤسسات والشركات الاقتصادية لتسير اعمالها وكل ذلك يتم في حال عدم وجود الفشل السوقي الذي ان وجد سوق يخلق فجوة كبيرة بين سعر السلعة وقيمتها مما يعني وجود اختلال في النشاط الاقتصادي ومن ثمن يؤدي الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

2 - الحمائية التجارية (Trade protectionism)

وهي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لزيادة رفاهيتها وحماية اقتصادها واختيار المعدل الضريبي المناسب حيث نجد هكذا سياسة متبعه من قبل الدول التي يكون اقتصادها قائم على النظام الاشتراكي بمعنى ان الدولة تكون المسؤوله الوحيدة على توجيه الاقتصاد وفقا للخطط موضوعه من قبلها.

3ـ السياسة الحمائيه الجديدة

والمقصود بها الوسائل والاجراءات الجديدة المتبعة من قبل الدول الرأسمالية لحماية اقتصادياتها والمتمثلة بحقوق حفظ الملكية الفكرية ، حماية البيئة من تلوث الصناعات، مدى مطابقة البضائع التجارية وسلامتها للمحافظة على النبات وكل هذه الاجراءات لم تكن معروفه من قبل وتم لجوء اليها في الوقت الحاضر من قبل الدول الكبرى لحماية صناعاتها من المنافسة الخارجية لذلك اطلق عليها الاجراءات الحمائية الجديدة والتي يقصد بها هي السياسة التجارية الحديثة التي صيغت وفقا للقواعد التجارية الجديدة من حيث الوسائل والصيغ الجديدة الموضوعة لتنظيم التجارة الخارجية والحفاظ على القطاعات الاقتصادية المحلية من البضائع المستورده المنافسة للمنتجات المحلية الى جانب الحرية التجارية في تعاملات والتبادلات التجارية الخارجية ، ولقد تم تسميتها بالسياسة التجارية الرمادية من قبل الاقتصاديين ولذلك لعدم وضوح التوجهات والاهداف الحقيقية (عبيد ، 2006 : 61).

المبحث الثاني/ المطلب الاول

تحليل ودراسة الاعتمادات المستندية في العراق للمدة (2003 ـ 2014)

تعد الاعتمادات المستندية وسيله من وسائل تسهيل المعاملات التجاريه الدوليه وهي من الادوات الاكثر استخداما في مجال التمويل التجاري لما تحظى به من الثقة والقبول للمتعاملين بها وتشكل الاعتمادات المستنديه دورا فعالا في تنشيط وضبط حركه التجارة الخارجية بين دول العالم وانطلاقا من هذا سوف نسلط الضوء على واقع الاعتمادات المستندية في العراق وكيفيه اجراءات العمل بها.

اولا : اجراءات تنفيذ الاعتمادات المستنديه في العراق للمدة (2003 ـ 2014)

أن الاعتمادات المستنديه هي فكره ابتداعها الجهاز المصرفي بغيه توسيع اعماله وتعني الثقة والامان لجميع الاطراف المتعاقدة ولأجل ادراك كيفية تنفيذها لابد من استيعاب خطوات عمل الاعتماد المستندي وفهم خطواته تتطلب درجه عاليه من الدقة والمهنية لفهم الخطوات الخاصة لتنفيذ عمل الاعتماد المستندي لتفادي الوقوع في الاخطاء التي قد تسبب اضرار وخسائر لجميع الاطراف .

يتم تنفيذ اجراءات الاعتماد المستندي في العراق وفقا لأحكام الفقرة الاولى من القسم (14) من آمر سلطه الائتلاف المؤقتة (المنحلة) المرقم (81) لسنة 2004 واصدرت التعليمات ذات الرقم (1) لسنه 2008 عند فتح الاعتماد المستندي لتمويل عقد الشراء عند التعاقد مع الشركات في الخارج. (حافظ :2013 ،20)

1ـ تقوم الوزارة المختصة (او الجهة غير المتصلة بوزارة او اقليم او المحافظة غير المنتظمة في اقليم) بعد اصدار الاحالة وتوقيع العقد اصوليا وتسليم كفاله حسن التنفيذ باتخاذ الاجراءات اللازمة لفتح الاعتماد المستندي (غير قابل للنقض او غير مثبت) او حسب نوع التعاقد .
2- تتم المباشرة بفتح الاعتماد وفقا للأصول والاعراف الدولية للاعتمادات المستندية من خلال احد المصارف الحكومية المعتمدة في العراق وفقا للاعراف المصرفية .
3- تتطلب اجراءات فتح الاعتماد المستندي (سبق ذكرها في المبحث الاول)
4- تحديد المستندات والوثائق المطلوبة للاعتماد المستندي ومصادقتها وكيفية تداولها وفقا للاصوال والاعراف الدولية ذات الرقم 600 لسنة 2007 .
5- إرفاق اجازه الاستيراد للمواد او الأجهزة المراد توريدها ضمن المستندات المقدمة لفتح الاعتماد المستندي حيث تكون اجازه الاستيراد من ضمن المتطلبات المطلوبة ادراجها وفقا للقانون .
6- قيام الوزارة او الجهة غير مرتبطة بجهة رسميه بمتابعه الشحن وتسليم اشعار البائع يوضح التفاصيل الدقيقة لشحن البضائع مع مراعاة ما ياتي :
- اكمال الاجراءات الكمركية للبضائع الواصلة بهدف تسهيل عملية الوصول الى المخازن
- اكمال الاجراءات الخاصة بالتحميل البضائع بأسرع ما يمكن وضمن السماحات المقررة لتجنب دفع الغرامات عن مده تأخر التسليم للبضائع الواصلة
- اكمال اجراءات النقل البحري بأسرع ما يمكن وضمن السماحات المحددة لتفريغ البواخر لتفادي دفع الغرامات عن التأخير في تفريغ الحمولات .
7- العيوب والفقدان والاضرار
- في الحالات التي يتم فيها تسليم البضائع ويظهر فيها عيوب او عدم مطابقة المواصفات المطلوبة يتم اصدار شهادة للكشف عن الاختلال ومن قبل لجنة الفحص والقبول ويتم ابلاغ البائع بذلك وبدون تأخير لضمان استبدال البضائع .
- في حالة وجدود فقرات ناقصة او وجود ضرر يتم اصدار بيان للكشف عن الاختلال ومن قبل لجنة الفحص ولقبول و اشعار البائع بتفاصيل النواقص او الضرر لضمان التعويض عندما يكون البيع على اساس (cif او fob) أي ان تأمين مغطى من البائع
8- يتم اعتماد التعليمات الصادرة من مجلس الوزراء الخاصة بفتح الاعتمادات المستندية والية تنفيذها .
ويعد المصرف التجاري العراقي الذي اسس بعد عام 2003 هو المسئول عن حركه الاعتمادات المستندية في العراق والمتحكم بحجمها وتوزيعها على باقي المصارف ولا يحق لأي مصرف بفتح الاعتماد الأ بعد موافقة المصرف التجاري العراقي مما يؤثر على تحفظ المصارف التجارية فيما يخص فتح الاعتمادات المستندية لانها ستكون خاضعة للمصرف التجاري العراقي مما يؤدي الى تقييد عملها بفتح الاعتمادات المستندية ويقوم المصرف التجاري بتخصيص مبالغ الاعتمادات بما لا يقل عن (4 مليون دولار) ويقوم بتوزيعها على المصارف التجارية العاملة في العراق (حمادي ، 2012 : 80)

ثانيا:واقع الاعتمادات المستندية في العراق للمدة (2003 ـ 2014)

مارست المصارف العراقية اصدار الاعتمادات المستندية لخدمه قطاع التجارة الخارجية منذ تأسيسها و هذا ما يؤكده قانون البنك المركزي رقم (56) لسنه 2004 ، حيث عرف قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنه 1984 الاعتماد المستندي في الفقرة الأولى من المادة (273) من الفصل الثاني الذي خصص للعمليات المصرفية (بكونه عقدا يتعهد المصرف بمقتضاه بفتح اعتماد لصالح المستفيد بناء على طلب الامر بفتح الاعتماد بضمان مستندات تمثل البضاعة المنقولة او المعدة للنقل) (ياملكي:2008 ، 319) الى جانب فتح المجال والسماح للقطاع الخاص لدخول الى عالم المصارف مما ساهم في انشاء العديد من المصارف الاهلية والتي اخذت على عاتقها تحمل جزء من مسئولية تنظيم معاملات التمويل التجاري مما دفع تلك المصارف الى الاهتمام والعناية بنشاط الاعتمادات المستندية وتخصيص اقسام وكوادر مختصة بعمل الاعتماد المستندي .

وتعرضت الاعتمادات المستندية الى الكثير من تقلبات خاصا في فتره التسعينيات القرن المنصرم حيث تم الوقف العمل بها بعد عام 1991 بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وقرار مجلس الامن بإدخال العراق تحت فقره البند السابع وبموجب هذا القرار تم ايقاف التعامل مع المصارف العراقية مما دفع الحكومة العراقية انذاك بتمويل الاستيرادات عن طريق استخدام الاحتياطي النقدي من فرع مصرف الرافدين الموجود في عمان .

ثم جاءت مذكره التفاهم التي عقدت بين العراق وهيئه الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) عام 1996 عملت على تنشيط الاعتمادات المستندية بصوره نسبية (حافظ :2013 ، 13)، بعدها لم يطرأ أي تغير عليها حتى عام 2003 وما رافق ذلك العالم من احتلال العراق وحدوث تطورات وتغيرات جوهريه على جميع الاصعدة السياسة والاقتصادية والاجتماعية وكذلك رفع العقوبات الاقتصادية كل تلك العوامل ساهمت في ازدهار النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الخارجية مما انعكس على نمو الاعتمادات المستنديه والبدء في استخدامها في العمليات التجارية وحظيت باهتمام المؤسسات المصرفيه والتجارية .

جدول رقم (1) حركه الاعتمادات المستنديه في العراق للمدة (2003 ـ 2014)

(دولار)

السنه	الاعتمادات المستنديه (1)	نسبه التطور (2)
2003	514059	-
2004	1193117	132.0
2005	982133	(62)
2006	2305493	134.7
2007	1624149	(29.5)
2008	1387871	(14.5)
2009	1546736	11.4
2010	1437270	(7.5)
2011	1670470	16.2
2012	1867454	11.7
2013	2267408	21.4
2014	4583257	102.1

المصدر: العمود (1) المديرية العامة للاحصاء والابحاث / البنك المركزي العراقي / نشرات متفرقة

ـ العمود (2) من استخراج الباحثة

ـ القيم بين الاقواس تعني اشارة سالبة

حيث يتضح من الجدول رقم (1) ان حركه الاعتمادات المستندية شهدت نمو نسبيا بعد عام 2003 بسبب التغيرات الجوهريه التي عاشها العراق في تلك السنة من تغيير النظام السياسي بشكل عام اما على الصعيد التغيرات الاقتصادية فقد شهدت منعطفا جديد متمثل برفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق مما اتاح فرصه للتعامل مع العالم الخارجي وان تحرير التجارة الخارجية وانفتاح السوق المحلي على الاسواق الخارجية كانت من اهم اسباب تنشيط حركه الاعتمادات المستنديه في العراق و حيث يلاحظ ان اعاده تفعيل نظام الاعتمادات المستندية جاء بعد عام 2003 وهي في ارتفاع ونمو مستمر منذ بداية الدراسة لغاية عام 2006 حيث سجلت (132.3 %) وهذه تمثل اعلى نسبة سجلتها حركه الاعتمادات المستندية خلال فتره الدراسة ويعلل سبب تلك الزيادة الكبير في نمو الاعتماد المستندي في تلك السنة لما شهده الاقتصاد الوطني من ارتفاع معدلات دخول الافراد وخاصا العاملين في القطاع الحكومي نتيجة زيادة العوائد النفطية ادى الى زيادة نسب الاستهلاك وعجز الجهاز الانتاجي المحلي على تلبية تلك الزيادة بسبب ضعف الجهاز الانتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتنامي الذي ادى الى ارتفاع الاسعار والتي تؤدي الى زيادة الارباح الى جانب انفتاح السوق المحلي على الاسواق الخارجية ورغبة الافراد باستهلاك سلع جديدة لمحاكاة نمط الاستهلاك الاجنبي جميع تلك العوامل دفعت المستوردين المحليين الى زيادة الاستيراد من الخارج لتلبية الطلب المحلي الكلي وهذه الزيادة في معدلات استيراد السلع تتطلب وجود عملية تمويل مما دفع الامر الى لجوء المستورين الى المصارف المحلية للحصول على التمويل لتمويل سلعهم المستوردة والذي انعكسه ايجابيا على نمو الاعتماد المستندي ثم ما لبث وانخفضت نسبه نمو الاعتماد المستندي خلال عامي 2007 بلغت (29.5%) واستمر الانخفاض حيث وصلت نسبه الاعتماد المستندي الى (14.5) في عام 2008 ويعود ذلك التراجع الكبير في حركه الاعتمادات الى الانفلات الامني والاضطراب السياسي الذي انعكس بصوره سلبيه على الاوضاع الاقتصادية مما تسبب مخاوف واضطراب لدى المستوردين الامر الذي دفعهم الى تقليل طلبهم على السلع المستوردة خوفا من الخسائر الكبيرة التي قد يتعرضون لها ولتجنب تلك الخسائر المحتملة انعكس الامر على انخفاض معدلات الاستيراد حيث بلغ الاستيرادات عام 2007 (16622 مليون دولار) بنسبة منخفضة بلغت (11.1 %) كما موضح في جدول (2) وهذا الانخفاض في الاستيرادات ادى الى انخفاض الطلب على التمويل لدى المصارف والذي اثر بدرجة كبيرة على تراجع حركه الاعتمادات المستندية بسبب العلاقة التبادلية الطرديه التي تربط بين الاعتماد المستندي ومعدلات الاستيراد حيث كلما انخفض الطلب المحلي الكلي على السلع ادى ذلك الى انخفاض معدلات الاستيراد والذي يقود بدوره الى انخفاض الطلب على التمويل من قبل المستوردين الامر الذي يقود الى انخفاض حركه الاعتماد المستندي بشكل تلقائي. ويلاحظ ارتفاع نسبة الاعتماد المستندي في عام 2009 حيث بلغت نسبه الاعتماد المستندي (11.4%) بعد الانخفاض الذي شهده الاعتماد المستندي في السنتين سابقتين ويعلل الارتفاع الحاصل في الاعتماد المستندي لعام 2009 لتحسين الاوضاع الامنية والاستقرار السياسي كما ان استقرار الاقتصاد على المستوى العالم بعد تجاوز الاقتصاد العالمي للازمه المالية التي اصابته انعكس ذلك على تحسن الاوضاع الاقتصاد الوطني مما اثر على زيادة الاستيراد والذي ادى بدورة لزيادة الاعتماد المستندي بعدها انخفض نسبة الاعتماد المستندي في عام 2010 حيث سجلت نسبه الاعتماد المستندي (7.5 %) بسبب الارتباك الحاصل في الاقتصاد الوطني نتيجة التقلبات السياسة وعدم التوافق فيها اثر بدرجه كبيره على مستوى الاقتصاد الوطني كما ان الاعتماد على النافذة التحويل المالي في تمويل الاستيرادات اثر ذلك تراجع معدلات الاعتماد المستندي بشكل كبير.

ثم شهدت السنوات لاحقه بداية جديدة لأعاده ازدهار وارتفاع معدلات نمو الاعتمادات المستنديه لتسويه المبادلات التجاريه الدوليه وزيادة الاقبال على المصارف لطلب تمويل البضائع المستورده مع زيادة الوعي المصرفي وادراك اهميه الاعتمادات المستندية حيث نمت الاعتمادات المستندية في عام 2012 (11.7 %) و في عام 2013 بلغت (21.4 %) اما في عام 2014 حدثت طفرة كبيره في نمو الاعتماد المستندي حيث بلغت (102.1 %) يعود ذلك الارتفاع الى زيادة اقبال اصحاب القطاع الخاص وخاصة المستوردين منهم على فتح الاعتمادات المستندية لتمويل بضائعهم المستوردة وتعكس هذه النسبة التطور الايجابي الكبير لحركة الاعتمادات المستندية الامر الذي يصور لنا ادراك المهتمين بشان الاقتصاد الوطني اهمية الاعتمادات المستندية ودورها في تنظيم الجوانب التجارية وخاصة الاستيرادية منها الى جانب المحافظة على رصيد البلد من العملات الاجنبية التي قد تتوجه مستقبلا نحو اقامة المشاريع الانتاجية التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى الحكومة العراقية الى تحقيقها اذا ما استمرت الزيادة في نمو الاعتمادات المستندية.

المطلب الثاني/تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في العراق

تحتل التجارة الخارجية مكانا مؤثرا وحيويا في دائرة النشاط الاقتصادي لكل الدول وتمثل التجارة الخارجية حلقه وصل بين الدولة والعالم الخارجي أي انها تعبر عن العلاقات الاقتصادية الخارجية وبمرور الزمن تطورت التجاره الخارجية وازدهرت وارتفعت نسبة ما تشكله التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي . كما توصف التجاره الخارجية بأنها قوه اقتصادية كبير كونها تعبر عن القدرة الانتاجية والتنافسية للدولة في الاسواق الخارجية (غناوي: 58،2011) وفيما يخص التجارة الخارجية في العراق وعلى رغم من اهميتها في الاقتصاد المحلي الا انها تعاني من عدم التوازن ويرجع ذلك لاقتصار الصادرات الوطنيه على تصدير النفط الخام مع غياب شبه تام لباقي الاقتطاعات الاخرى مما يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي في المقابل نجد في الاستيرادات تنوع كبير من السلع الاستهلاكية والاستثمارية مما ادى الى حدوث اختلال في بنيه التجارة الخارجية ولاجل ذلك سيتم تسليط الضوء على مؤشرات التجارة الخارجية .

اولا : تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للمدة (2003 ـ2014)

1- الصادرات

هي نشاط تصدير السلع و الخدمات الى السوق الخارجي في حال تحقيق فائض في الانتاج على مستوى القطاعات الاقتصادية ولأهمية هذا الفائض في تحقيق عوائد مالية للبلد تسعى جميع الدول الى تحقيق هذا الفائض في الانتاج، وان مساهمه الصادرات الغير نفطية تشكل نسبة ضئيلة في حجم الصادرات الكلية للعراق بسبب انعدام وغياب التنوع الاقتصادي يرجع ذلك لقصور الجهاز الانتاجي للاقتصاد العراقي في تحقيق فائض في الانتاج بل حتى يعجز عن سد حاجه الطلب المحلي، اذ يعتمد العراق بشكل كبير في تجارة الخارجية على تصدير سلعه واحده الا وهي النفط الخام مما يؤدي الى عدم توازن في بنية الصادرات ومن ثم الى فقدان قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية بسبب عدم مرونتها فضلاً عن تقلبات اسعار النفط الخام، فمن المعلوم ان اسعار النفط الخام لا تحدد داخليا انما تخضع لمعايير دوليه ترتبط بشكل كبير بظروف الاسواق العالمية سواء كانت سياسية او اقتصادية وهذا التقلب في اسعار هذه السلعة سيترتب علية تذبذب وتأرجح الموارد المالية المتأتية من تصدير هذه السلعة لتلك الدول ومنها العراق التي تعتمد على الايرادات المتأتية من تصدير النفط الخام لتمويل الموازنة العامة.

جدول رقم (2) الميزان التجاري للعراق للمدة (2003 – 2014)

(مليون دولار)

السنة	قيمه الصادرات النفطية (1)	نسبه تطور الصادرات النفطية% (2)	قيمه الصادرات الكلية (3)	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية % (4)	نسبة تطور الصادرات الكلية % (5)	قيمه الاستيراد الكلية (6)	نسبة تطور قيمة الاستيراد الكلية% (7)	الميزان التجاري (8)	نسبة تطور الميزان التجاري% (9)
2003	7519	–	7990	94.1	–	9934	–	(1944)	–
2004	17751	136.08	18490	96.0	131.4	21405	115.4	(2915)	(49.9)
2005	23648	33.2	23697	99.7	28.1	20002	(65.4)	3695	369.4
2006	30465	28.8	30529	99.7	28.8	18708	(6.4)	11821	219.9
2007	39433	29.4	40448	97.4	32.4	16622	(11.1)	23826	101.5
2008	61111	54.9	63726	95.8	57.5	30171	81.5	33555	40.8
2009	41668	(31.8)	42405	98.2	(53.7)	32673	8.2	9632	(71.2)
2010	52290	25.4	54599	95.7	28.7	37328	14.2	17271	79.3
2011	83006	58.7	85635	96.9	56.8	40633	8.8	45002	160.5
2012	93778	12.9	94171	99.5	9.9	47799	17.6	46373	4.7
2013	89769	(4.2)	89792	99.9	(4.6)	49977	4.5	39815	(0.1)
2014	89349	(0.4)	89767	99.5	(0.02)	50447	0.9	39320	(1.2)

المصدر: الاعمدة (1،3 ، 6 ، 8) المديرية العامة للاحصاء والابحاث / البنك المركزي العراقي / نشرات متفرقة
ـ الاعمدة (2 ، 4 ، 5 ، 7 ، 9) من استخراج الباحثة
ـ قيم داخل الاقواس قيم سالبه

يتضح من جدول رقم (2) في عام 2003 بلغت قيمة الصادرات النفطية (7517) مليون دولار بسبب الاحتلال الامريكي للعراق والاضطراب الامني نتجه عنه توقف تصدير النفط لشهور عدة ثم اخذت الصادرات النفطية تتجه نحو زيادة بعد هذا العام بنسب كبيرة وبخاصة في عام 2004 حيث وصلت الى (17751) مليون دولار بنسبه (136.08 %) وذلك يعود الى رفع العقوبات الدولية عن صادرات العراق النفطية واستمرت بالتزايد طيلة السنوات التالية باستثناء عام 2009 وهو العام الذي شهد زيادة الاثار الاقتصادية للازمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 ، اذ ادى هذا الامر الى تراجع استيرادات العديد من الدول الكبرى التي كانت تستورد النفط نتيجة لتوقف بعض المصانع والشركات الانتاجية الكبيرة المعتمدة في انتاجها على النفط مما اثر بصورة مباشرة على تراجع الصادرات النفطية العراقية حيث بلغت (41668) مليون دولار وبنسبه انخفاض بلغت (31.81) في عام 2009 مقارنة بسنه 2008 ، ثم بدأت مرحله جديدة متمثلة بتجاوز اثار الازمة المالية في الدول الكبرى وعاودت قطاعاتها الانتاجية بشكل تدريجي للعمل، ادى ذلك الى حصول زيادة متذبذبة في الصادرات النفطية العراقية في الاعوام 2010 و 2011 و 2012 كما مبين بالجدول اعلاه حيث بلغت نسبه التطور(25.49 ، 58,74 ، 12.79) % على توالي ثم بدأت بوادر اضطراب امني جديد يشهده العراق اثر بشكل كبير على تراجع الصادرات النفطية الى جانب ظهور عوامل خارجية متمثله بانخفاض السعر العالمي على برميل النفط الخام حيث وصل سعره الى قرابة (35 $) في عام 2013 حيث وصلت الصادرات في تلك السنة الى (89769) مليون دولار بمعدل منخفض وصل الى (4.2 %) اما سنه التي تلتها شهده ارتفاع في قيمة الصادرات وصلت الى (89349)مليون دولار في عام 2014 وبنسبة تطور بلغت 0.4 %) هذا ما يتعلق بالصادرات النفطية أما إجمالي الصادرات في العمود رقم (4) من الجدول (2) يتضح أنها كانت (7990)مليون دولار عام 2003 بدأت بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة وبنسب تطور مختلفة حتى بلغت (63726) مليون دولار عام 2008 وبنسبة نمو بلغت (57.5 %) عن العام السابق ثم انخفضت بعد ذلك حيث بلغت عام 2009 (42405) مليون دولار عن عام 2008 وهذا يعود لانخفاض الصادرات النفطية التي تشكل الجزء الاكبر من الصادرات الكلية نتيجة انخفاض الطلب العالمي بسبب الازمة المالية العالمية التي حلت بالاقتصاد العالمي، ثم أخذت اجمالي الصادرات بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة حيث بلغت اعلى نسبة لها عام 2012 حيث بلغت (94171) مليون دولار وبنسبة تطور(9.9 %) مقارنة بالنسبة التي سبقتها ثم اخذت في نهاية الفترة بالانخفاض حتى بلغت (98767) مليون دولار عام 2014 نتيجة توقف بعض الحقول الشمالية عن تصدير النفط الخام ويلاحظ ان نسب الارتفاع والانخفاض متقاربة لنفس السنوات بالنسبة للصادرات النفطية واجمالي الصادرات وهذا يعود الى ان الصادرات النفطية شكلت النسبة الاكبر من اجمالي الصادرات الكلية طيلة فترة الدراسة وهذه يوضح احادي الهيكل الصادرات العراقي من خلال اعتماده على التصدير النفط الخام وان قصور وتخلف الجهاز الانتاجي الوطني وعجزه عن الانتاج ادى الى اعتماد الدولة على تصدير النفط الخام كحل رئيسي لزيادة الصادرات .

2ـ الاستيرادات

تعتمد الاسواق المحلية العراقية في توفير احتياجاتها من سلع والخدمات على الاستيراد من خلال الاسواق الاجنبية بنسبة كبيرة نتيجة زياد الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ويرجع ذلك الاعتماد الكبير على الاسواق الخارجية لتلبية الطلب الكلي لعدم مرونة الجهاز الانتاجي الوطني وعجزه عن تلبية الطلب المحلي، لذلك نلاحظ الارتفاع المستمر في قيمة الاستيرادات من خلال الجدول (2) ففي عام 2003 كانت قيمه الاستيرادات وصلت الى (9934) مليون دولار بسبب اثار الاحتلال الامريكي للعراق وما ترتب على ذلك من توقف المستوردين عن الاستيراد بسبب الحرب وكذلك قلت الطلب على السلع الاجنبية، وبعد ان استقر الوضع الامني نسبياً وتدفقت صادرات النفط مجدداً اخذت قيمة الاستيرادات بالتزايد بشكل كبيرة جداً بلغت (21405) مليون دولار عام 2004 وبنسبه تطور بلغت(115.49 %) قياسا بالسنة السابقة وترجع تلك الزيادة نتيجة الاعتماد على الاسواق الخارجية وارتفاع مستوى المعيشي للأفراد واستمرت بالزيادة في عام 2005 لكن بنسبة اقل، ثم تراجعت خلال عامي 2006 و2007 حيث سجلت نسبه مخفضه وصلت الى (46. 6 ، 11.15) % على التوالي ذلك بسبب الظروف الامنية التي مر بها البلد خلال هاتين العامين والصراع السياسي انعكس بصوره سلبيه على السياسات الاقتصادية والتجارية الامر الذي قادة التجار الى تقليل طلبهم على السلع المستوردة، وقد عاودت قيمة الاستيرادات في السنوات التالية من 2008 حتى عام 2014 بالارتفاع ولكن بنسب متذبذبة حيث بلغت قيمة الاستيرادات (30171) مليون دولار في عام 2008.

وفي عام 2010 سجلت نسبة التطور (8.85 %) وبعدها تم تسجيل نسب مرتفعه حيث وصلت (17.63 %) في عام 2012 ثم ما لبث وان سجلت نسبه تطور جديدة وصلت الى (0.94%) في عام 2014 وتعود تلك الارتفاعات المتذبذبة الحاصلة في مستوى الاستيرادات الى استمرار عجز الجهاز الانتاجي وقصوره على تلبيه الطلب المحلي المتنامي بشقية الحكومي والخاص من جهة إضافة الى جانب مهم جدا وهو الوضع العام للبلد حيث ان عدم الاستقرار السياسي اثار بدرجه كبيرة على واقع الاقتصادي مما ادى الى عزوف المستثمرين عن أقامة المشاريع الانتاجية من ناحية وعدم اصلاح القوانين المتعلقة بالاستثمار وغياب الدعم الحكومي للمشاريع الانتاجية من ناحية اخرى ادى الى عدم تشجع على إقامة الاستثمار المحلي على رغم من زيادة الطلب المحلي مما ادى الى بقاء الطاقات الانتاجية ثابتة ومن ثم الاعتماد على الاسواق الخارجية لتغطية العجز من المعروض السلعي .

3- الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري العراقي المكون الأكبر في ميزان المدفوعات وناتج عن الفرق بين الصادرات والاستيرادات ومن ثم سوف تنعكس اثار الفرق بينهما سوء كان الفرق ايجابيا او سلبيا على تحليل الميزان التجاري ويمتاز هذا الميزان بحالة عدم توازن بصوره واضحة بسبب عدم التنوع السلعي في بنيه صادراته لاستحواذ النفط على اكثر من(96 %) من صادرات العراق، في حين تتضمن قائمة استيراداته تنوعا واسعاً من السلع الاستيرادية المتنوعة، وتتغير حالة الميزان التجاري تبعاً لتبدل الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية التي مر بها البلد .

ضمن ملاحظة جدول (2) نجد في عام 2003 أن الميزان تجاري يعاني من عجز وصل الى (1944) مليون دولار نتيجة زيادة الاستيرادات وتوقف تصدير النفط لفترة زمنية من تلك السنة بسبب الحرب التي خاضها العراق ثم شهد تحسن في عام 2005 حيث بلغت نسبه التطور (369.40 %) مقارنة بالنسبة السابقة ويعود هذا التحسن الكبير في وضع الميزان التجاري الى ارتفاعه الصادرات الى الاستيرادات أي زيادة العوائد المالية للبلد بسبب ارتفاع اسعار النفط .

بعد ذلك اخذت نسب الميزان التجاري بتذبذب متأثرة بالتذبذب الحاصل في صادرات النفطية خلال المدة (2005 – 2012)، (باستثناء عام 2009 حيث سجل الميزان التجاري تراجع كبير وصلت نسبة تطوره الى (71.29 %) وهذا الانخفاض يعود الى تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية التي شهدها العالم مما ادى الى ترجع في طلب العالمي على النفط الخام والذي اثر بدوره على حجم الصادرات العراق التي تعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية) وشهدت الفترة ما بعد 2010 تحسن الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط إلى جانب ارتفاع أسعار النفط والتي ادت الى ارتفاع الصادرات طيلة تلك الفترة مما انعكس على تحسن الاوضاع في الميزان التجاري وتحقيقه فوائض مالية كبيرة طيلة هذه المدة ثم سجل الميزان التجاري تراجع في العامين 2013 و 2014 حيث بلغت نسبه (0.14 ، 1.24) % على التوالي بسبب ظهور بوادر اضطراب امني جديد الى جانب توقف التصدير عدد من الحقول النفط الشمالية أي بالمجمل العام يتأثر الميزان التجاري في العراق بشكل كبير بتغيرات الحاصلة في الصادرات وخاصا الصادرات النفطية اما على صعيد الاستيرادات فعلى الرغم من الارتفاع الكبير في الصادرات تقابلها ارتفاع ايضا في الهيكل الاستيرااات أي ان الفائض المحقق في الميزان التجاري لا تستطيع الدولة الاستفادة منه بسبب ذهب قسم كبير منه لتمويل الاستيرادات .

ويرى الباحث ان تنوع الصادرات الغير النفطية وتفعليها وتطويرها في سبيل الارتقاء بتنوع هيكل الصادرات العراقيه وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية يودي ذلك الى تحسن في الوضع العام للميزان التجاري العراقي ويتم ذلك من خلال توجيه الايرادات النفطية المتحققة من بيع النفط الخام نحو أقامة البنى التحية وتطوير الكوادر البشرية واستيرادات الالات والمكائن المتطورة التي تساعد وتعجل من العملية الانتاجية مما يؤدي الى رفع الطاقات الانتاجية وتنوعها والاستفادة من الثروات الطبيعية وإقامة المشاريع الانتاجية .

المبحث الثالث/تحليل العلاقة بين الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية وأثرها في التنمية الاقتصادية في العراق

تعد التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول.

ويعد التبادل التجاري بمثابة الشريان الرئيسي الذي يربط بين مختلف الدول لضمان توازن ميزانها التجاري، ولكن من الصعب تحقيق هذا التوازن وذلك لاختلاف السياسات والاستراتيجيات المتبعة لتلك الدول. فهناك من الدول من فضلت حماية منتجاتها وكان لها في ذلك حجج، والبعض الآخر حبذ حرية التجارة الخارجية لرفع رصيده من العملة الصعبة وما فيها من منافع أخرى. فالعراق مثلا بعد عام 2003 يلاحظ اعتماده على السياسة التجارية الحرة وفتح الحدود امام تدفق البضائع والسلع المستوردة. (العصار واخرون :2000، 14)

ويمكن للتجارة الخارجية ان تلعب دورا في خروج البلدان النامية ومنها العراق من دائرة التخلف والفقر وخاصة في الفقرة المتعلقة في تقيد الاستيرادات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة متمثلة ببقاء العملات الاجنبية داخل الاقتصاد الوطني والتي يمكن استخدامها لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ويتحقق ذلك عن طريق الاعتمادات المستنديه كونه اداه لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي كما انها تمارس دورا ايجابيا في تنشيط الاقتصاد الوطني وذلك من خلال عمل الاعتماد المستندي في القطاع المصرفي والذي يعمد على رفع السيولة المصرفية من جراء العمولات المتأتية من فتح الاعتماد المستندي اما على صعيد الانشطة الصناعية والزراعية فان الاعتمادات المستندية تقوم بحماية المنتجات الصناعية والزراعية المحلية من المنافسة الخارجية وبسبب امتيازات الضوابط واللوائح الموجود ضمن شروط فتح الاعتماد المستندي من اهم تلك الامتيازات :

أ ـ تحقق من شخصية فاتح الاعتماد المستندي وتأكده من هويته وتصنيفه من خلال غرفة التجارة .

ب ـ معرفة نوع البضائع المستوردة ومواصفاتها التي يتم ادخالها للبلد من اجل اخضاعها للفحص والتدقيق ولذلك لغرض حماية السوق المحلي من السلع المضرة بالاقتصاد الوطني من جهة وكذلك للحد من السلع الاجنبية المنافسة للسلع المحلية من جهة اخرى .

ج ـ الاعتمادات المستندية تمتاز بكونها اداه تنظيمه تعمل على تنظيم وتمويل التجارة الخارجية.

د ـ تعد الاعتمادات المستندية وثيقة قانونيه تستخدم في حال حصول أي اختلاف او نزاع كاستيراد سلع مغايرة او مختلفة لنوع السلع المطلوب تمويلها والتي تم ادراج نوع السلع ومواصفاتها في المستندات المقدمة لفتح الاعتماد المستندي .

ان التطرق الى معرفه مدى مساهمه كل القطاعات الانتاجية المكونه للناتج المحلي يعد خطوه مهمة لمعرفه الاستراتيجية التي يجب اتباعها والتي تحقق التنمية الاقتصادية للبلد حيث سيعرض جدول رقم (3) نسبه مساهمه القطاعات الانتاجية المكونة للناتج

جدول رقم (3)
نسبه مساهمه القطاعات الانتاجية للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003- 2014)
(النسبه المئوية %)

السنة	قطاع النفط (1)	الزراعة (2)	الصناعة (3)	الخدمات الشخصية (4)	الكهرباء والماء (5)	تجارة الجملة والمفرد (6)	ملكية دور السكن (7)	البناء والتشييد (8)	البنوك والتأمين (9)	النقل (10)	التعدين والمقالع (11)	المجموع (12)
2003	51.2	14.1	4.5	15.6	0.87	3.8	3.7	0.9	0.59	4.7	0.04	100
2004	47.3	10.8	2.3	12.7	1.0	5.5	13.4	1.7	0.6	4.6	0.1	100
2005	42.0	13.6	2.2	13.5	1.1	5.8	13.2	3.4	0.7	4.3	0.2.	100
2006	41.2	12.7	2.4	17.9	1.1	4.7	12.9	3.3	0.7	2.9	0.2	100
2007	41.6	10.4	2.3	18.9	1.5	5.3	13.4	3.2	0.8	2.4	0.2	100
2008	56	3.5	1.5	12.4	0.8	6.4	7	3.8	0.7	7.7	0.2	100
2009	40.1	4.4	2.4	17.9	1.2	8.2	8.7	5	1.7	10.1	0.3	100
2010	42.8	5	2.3	15.8	1.1	8.6	7.6	3.5	1.9	11.2	0.2	100
2011	54.4	4.2	1.8	13.1	4.9	6.6	7.2	1.3	1.3	4.9	0.3	100
2012	44.1	4.1	1.7	17.0	1.8	6.5	7.3	4.7	10	2.4	0.4	100
2013	41.5	2.8	3	17.7	2.1	6.5	10.2	6.7	6	2.7	0.8	100
2014	40.5	6.9	3.1	13	2.5	6.4	10.5	5.8	8	2.6	0.7	100

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا، جمهوريه العراق، وزاره التخطيط، ألنشره الاحصائية السنوية، اعداد متفرقه.

تشمل القطاعات السلعية الأنشطة الاقتصادية للزراعة والغابات والصيد، والتعدين والمقالع، والصناعة التحويلية، والكهرباء والماء والبناء والتشييد ويمكن معرفة التطور الحاصل في القطاعات السلعية، من خلال أهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2003 – 2014) كما يوضح الجدول (3) والذي يوضح أنها سجلت انخفضا كبيرا على صعيد جميع الانشطة الاقتصادية باستثناء قطاع النفط وهذه يدل مدى احاديه الاقتصاد الوطني لاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

حيث يلاحظ ان القطاع الزراعة وخلال مده الدراسة لم تتجاوزه نسبه مساهمه 15 % في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وعلى الرغم من العراق يعد من البلدان الزراعية التي يمتاز بوفرة الاراضي الزراعية ومصادر المياه المتنوعة الا ان السبب الحقيقي يعود الى تخلف الجهات القائمة على ادارة الاقتصاد الوطني وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي بالصورة الصحيحة كما ان الظروف الحرب التي خاضها العراق والاضطراب الامني فضلا عن اثار سياسة الاغراق والتي جعلت السوق المحلي ممتلئ بالسلع الاجنبية قد ادى تدمير الكثير من المشاريع الزراعية مما ادى الى اهمال القطاع الزراعي اما على الصعيد القطاع الصناعي فأن الامر لا يختلف اذا يعاني من صعوبات كثير ولا يحظى بالرعاية اللازمة على رغم من توفر المواد الاولية التي تساعد على البدء بالمشروعات الصناعية. واعلى نسبه بلغها القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي كانت (4.5 %) لعام 2003 وبعد ذلك اخذت النسبة بالتذبذب المنخفض طوال مدة الدراسة و كذلك الامر لباقي القطاعات الاخرى مما ادى الى الاعتماد على القطاع النفطي ليكون النسبة الاكبر للناتج المحلي الاجمالي بسبب غياب الدعم الحكومي وعدم الاهتمام بالمشاريع الانتاجية وعدم استقرار الاقتصادي في البلد الامر الذي يدفع الى المستثمرين سواء المحليين او الاجانب الى عزوف عن إقامة المشاريع الرأسمالية تخوفا من عدم الاستقرار التي يعاني بها البلد على مختلف الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان الهدف من توضيح نسبه القطاعات المساهمه بتكوين الناتج المحلي الاجمالي وخاصا القطاعين الزراعي والصناعي هو وضع الإستراتيجيه الملائمة تعمل على رفع نسبه مساهمة القطاعات في تكون الناتج المحلي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي من جانب وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من جهة اخرى ، حيث أن غياب التخطيط التنموي الاقتصادي والعجز عن رسم إستراتيجيه واضحة الملامح ادى ذلك الى ضياع الكثير من الثروات وتبددها وعدم تحقيق التقدم الاقتصادي المطلوب .

و لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لابد من وضع الخطط الاستراتيجية الاقتصادية حسب المقومات المتوفرة من المواد الاولية والاراضي الزراعية والايدي العاملة وغيرها واذا كان الهدف يعتمد على وضع استراتيجية التنمية تعتمد على القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعد القطاع الزراعي من القطاعات الانتاجية المهمة والمكونة للناتج المحلي الاجمالي والعراق يعد من البلدان الزراعية التي تتوفر به المقومات الرئيسية ولنجاح الإستراتيجية الموضوعة ويمكن الاعتماد على الاعتمادات المستندية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المعتمدة على الزراعة فعن طريق الاعتمادات المستندية من جهة والرسوم الكمركية من جهة ثانية يمكن توفير الامان للمنتج المحلي باعتبار الاعتمادات المستندية اداة قيد تعمل على الحد من تدفق السلع الاجنبية المنافسة للمنتج المحلي وكما تساهم الاعتمادات المستندية بتوفير المواد الاخرى المساهمه في نجاح الخطط المرسومه عن طريق استيرادها من الخارج بموجب الاعتماد المستندي حيث تعمل المصارف على فتح الاعتمادات المستندية وبعمولة منخفضة تشجع المنتجين على فتح الاعتمادات المستندية وجعلها الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلال استيراد السلع وكما ان قيام المصارف بتخصيص العمولات المتأتية من العمل بنظام الاعتمادات المستندية وجعل تلك الاموال المعدة للإقراض وبفوائد منخفضة من اجل تمويل المشاريع وخاصا المشاريع الزراعية التي تجعل من عمليه تحقيق التنمية الاقتصادية .

ان نسب انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي لا تتناسب مع حجم الميزان التجاري وتطور الحاصل في الاعتمادات المستندية حيث حقق الميزان التجاري فائض كبير ففي عام 2006 سجل الميزان التجاري قيمة (11821) مليون دولار فحين بلغت نسبة تطور الاعتمادات المستندي لنفس العام (132.3 %) وهي اعلى نسب سجلتها الاعتمادات المستندية خلال السنوات الدراسة إلا اننا نلاحظ ان لم يتم استغلال هذا الفائض الكبير في الميزان التجاري من اجل النهوض بواقع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي حيث بلغ نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لعام 2006 (12.6 %) وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع حجم رؤوس الاموال الاجنبية الداخلة للبلد عن طريق الميزان التجاري او الاعتماد المستندي وكذلك الحال لبقية القطاعات الاخرى حيث شكل القطاع الصناعي نسبة (2.2 %) اما الاقطاعات الاخرى فأخذت نسب تتراوح بين (17 الى 0.2 %) ولا تعكس نسب القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الفائض المتحقق في الميزان التجاري والاعتمادات المستندية مما يدل على الغياب التخطيط الاستراتيجي الفعال الذي يعمل على تحفيز وتفاعل القطاعات الاقتصادية فيما بينها.

ويلاحظ من خلال الجدول (1) ان الاعتمادات المستندية هي في حاله ارتفاع متذبذب خاصة في السنوات الاخيرة من فتره الدراسة حيث بلغت نسبه تطور الاعتمادات المستندية في الاعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014 (16.2 ، 11.7 ، 21.4 ، 102.1 %) وهذا الارتفاع في نسب تطور الاعتمادات المستندية يمكن الاستفادة منها من خلال استثمار الارباح المتأتية من الاعتماد المستندي في قطاع الزراعي عن طريق جعل هذه الاموال معدة للإقراض وخفض الفوائد مفروضة عليها وتسهيل اجراءات حصول المزارعين على القروض ومع توافر المواد الاساسية للزراعة تستطيع الدولة من الرقي بمستوى الزراعه وزيادة نسبة مشاركه القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ولكن من خلال النظر الى جدول (3) يلاحظ انخفاض مستمر في نسبه مساهمه القطاع الزراعي حيث بلغت ادني نسبه للقطاع الزراعي (2,8 %) لعام 2013 وهذا الانخفاض في القطاع الزراعي ادى الى زيادة نسب الاستيراد من الاغذية والمشروبات بسنه (6.7 %) وهذا الانخفاض في حجم القطاع الزراعي المكون للناتج المحلي الاجمالي لا يتلائم مع نسبه تطور التي وصلت اليها الاعتمادات المستندية وهي (20.4 %) لعام 2013 فحين وصلت نسبه تطور الاعتماد المستندي (101.1 %) لعام 2014 كما هو عليه الحال بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى التي لم تستفد من حجم الفائض المتحقق في الميزان التجاري والذي حقق فائض كبيرا حيث سجلت قيمة الميزان التجاري (46373 مليون دولار) عام 2012 وتم تسجيل قيمة الميزان التجاري (39320 مليون دولار) عام 2014 هذه القيم المرتفعه التي تدل على حجم العملات الاجنبية لداخلة للاقتصاد الوطني وكذلك لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب من اجل تطوير القطاعات الاقتصادية حيث سجل القطاع الزراعي نسبة مساهمه تكوين الناتج المحلي الاجمالي (4.1%)

عام 2012 فحين وصلت نسبة القطاع الصناعي الى (1.7 %) لنفس العام وكذلك الحال لبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى كل ذلك يدل على عدم وجود السياسة الاقتصادية القادرة على توفيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية مما انعكس على تدهور القطاعات الاقتصادية وتراجع نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي طيلة فترة الدراسة اما الفقرة المتعلقة بالخدمات الشخصية فأننا نلاحظ انها تشكل نسبة مهمة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي حيث سجلت نسبة (15.6 %) عام 2003 ثم حدث انخفاض بنسبة مساهمة هذا المؤشر وصلت الى (13.5 %)عام 2005 ثم ما لبث وان ازدادت نسبة هذا المؤشر حيث بلغت عام 2007 (18.9 %) وهي اعلى نسبة مساهمة سجلها هذا المؤشر خلال فترة الدراسة ثم اخذت النسبة بالتذبذب حيث وصلت الى (13 %) عام 2014، ويوضح المؤشر المتعلق بالكهرباء والماء ان نسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي مساهمة قليلة لم تتجاوز نسبة مساهمة هذا المؤشر (5 %) طوال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبة بين (0.7 %) كحد ادني الى (4.9 %) كحد اعلى ويعود ذلك الى ضعف هذا القطاع وما اصابه من تدمير للبنى التحتية وضعف الطاقات المحلية، اما الفقرة المتعلقة بتجارة الجملة والمفرد فتعد نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نسب جيدة مقارنه بالفقرات الاخرى حيث بلغت (3.8 %) عام 2003 وفي عام 2004 سجلت نسبة مرتفعه بلغت (5.5 %) مقارنا بالسنة الماضية، اما عام 2010 فسجل هذا المؤشر اعلى مساهمة له تكوين الناتج المحلي الاجمالي وصلت الى (8.6 %)، اما الفقرة المتعلقة بملكية دور السكن فانه نسبة مساهمة هذه الفقرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تكون متذبذبة حيث بلغت نسبة (3.7 %) عام 2003 بعدها حدث ارتفاع كبير في نسبة مساهمه هذا المؤشر حيث سجلت نسبة (13.4 %) عام 2004 وهو ارتفاع كبير قياسا بالسنة السابقة ويعود هذا الارتفاع الكبير بهذا المؤشر نتيجة زيادة حركة شراء دور السكن نظرا لزيادة العوائد المالية للإفراد والتي حصلت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية عن الاقتصاد الوطني والتي ترتبت عليها زيادة صادرات وخاصةا صادرات القطاع النفطي مما ادى الى زيادة دخول العملة الاجنبية للبلد ثم ما لبث وسجل هذا المؤشر انخفاض وصل الى (7 %) عام 2008 ويعود هذا الانخفاض الى الازمة المالية العالمية والتي اثرت بدورها على الاقتصاد الوطني ثم شهد هذا المؤشر تحسن في نسبة مساهمة الناتج المحلي وصلت الى (10.5 %) عام 2014.

اما الفقرة المتعلقة بالبناء والتشييد فقد سجلت نسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي (0.9%) عام 2003 ثم حدث ارتفاع طفيف في نسبة هذا المؤشر حيث وصلت نسبته الى (3.8 %) عام 2008 واعلى نسبة سجلت لهذا المؤشر بلغت(6.7 %) عام 2013 اما الفقرة البنوك والتأمين فتعد نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي فهي نسب ضئيلة جدا حيث بلغت نسبتها (0.59 %) عام 2005 اما اعلى نسبة سجلت لهذا المؤشر (10 %) عام 2012 وسجلت نسبة مساهمة (8 %) عام 2014 حيث هذه الفقرة لم تحظى بالاهتمام والدعم الكافي من قبل القائمين على شؤون الاقتصاد الوطني، فيما وصلت نسبة مساهمة قطاع النقل في تكوين الناتج المحلي الى (4.7 %) عام 2003 ثم حدث انخفاض في نسب هذا المؤشر حيث سجلت نسبة (2.4 %) عام 2007 ثم شهده نسبة ارتفاعا وصلت (11.2 %) عام 2010 فيما بلغت نسبة (2.6 %) عام 2014 اما الفقرة المتعلقة بالتعدين و المقالع فانة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي فهي نسبة فقيرة جدا لم حيث نسبة هذا المؤشر لم تتجاوز (1 %) طوال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبة بين (0.04 %) كحد ادنى الى (0.8 %) كحد اعلى، ان ضعف اغلب القطاعات المساهمة تكوين الناتج المحلي يعطي دافعا قويه للاعتماد على القطاع النفطي في تكوين النسبة الاكبر من الناتج لكن اذا ما حظيت تلك القطاعات الاقتصادية بالاهتمام والرعاية وإدخال احدث الوسائل التكنولوجية التي تعمل على رفع القدرات الانتاجية لجميع القطاعات و توظيف اليات فتح الاعتمادات المستندية للحد من استيراد السلع الغير ضرورية وزيادة السلع الرأسمالية الانتاجية لغرض توسيع الطاقات الامر الذي ينعكس على تحسن الحاصل في الميزان التجاري وتحقيق عملية التنمية فعن عن طريق هذه الحلقة المتمثلة بالاعتماد المستندي والميزان التجاري والناتج المحلي نستطيع نهوض بواقع الاقتصاد الوطني وجعله اقتصادا قويا قادرة على تلبية الطلب المحلي ومن ثم العمل على زيادة الصادرات وتوجه نحو الاسواق الخارجية.

الاستنتاجات

1- تضمن الاعتمادات المستندية حقوق جميع الاطراف التجارة الخارجية وذلك من خلا ما تقدمه من امتيازات كثيرة الى المستوردين والمصدرين على وجه الخصوص .
2- اتضح ان واقع الاعتمادات المستندية في البلد مر بمراحل متقلبة بدأ من الوقف العمل بنظام الاعتمادات المستندية بسبب العقوبات الاقتصادية مرورا بتفعيل جزئي لنظام الاعتمادات المستندية من خلال النفط مقابل الغذاء وصولا الى اعادة العمل بواقع الاعتمادات المستندية بعد عام 2003 نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني .
3- تبين على ان بعد مروره فترة من الزمن على اعادة العمل بنظام الاعتمادات المستنديه الإ ان الواقع الحقيقي لعمل الاعتمادات المستندية في البلد لا يرتقي لمستوى التطور الحاصل في الاعتمادات المستندية وانها تعاني من ضعف وتخلف في اداء العمل الاعتمادات المستندية والى جانب قلة المصارف المحلية التي تتعامل بواقع الاعتمادات المستنديهة .
4 ــ يعد المصرف للتجاري العراقي المصرف المتحكم في عمليات فتح الاعتمادات المستندية حيث لا يتم فتح الاعتمادات المستندية من قبل باقي المصارف المحلية الإ بعد الحصول على موافق المصرف التجاري .
5- على الرغم من التطور الحاصل في قيمة الاعتمادات المستندية في السنوات الاخيرة من الدراسة الا انها لم تشكل نسبة مهمة قياسا الى حجم الميزان التجاري .
6- ان احد اهم الاسباب التي ادت الى عدم تفعيل العمل بنظام الاعتمادات المستنديه في العراق يرجع ان عملية تمويل الاستيرادات تتم عن طريق التمويل الخارجي .

التوصيات:

1 ـ تقدم الدعم المعنوي والمادي للمصارف المحلية في تعاملاتها الدولي والتخلص من المصارف الوسيطة أي زيادة الوعي المصرفي وزيادة الاقبال والانفتاح على التطورات التكنولوجيا الحاصل في العالم سيؤدي الى تطور العمل المصرفي الى يقود الى تقليل من عمل المصارف الوسيطة التي تساعد على خروج رؤوس الاموال الاجنبية الى البلد ومن ثم العمل على تخلص منها .
2 ــ العمل على توعية وتشجيع المستوردين على الاقبال على فتح الاعتمادات المستندية عن طريق أقامه الندوات واستخدام وسائل الاعلام لتشجيعهم التركيز على الاعتمادات المستندي كجزء مهم من الاعمال المصرفية وأقامه الدورات للعاملين في القطاع المصرفي من اجل زيادة خبراتهم المصرفية .
3 ـ تقليل من حده الإجراءات والقوانين الحكومية والقيود المفروضة على فتح الاعتمادات المستندية .
4 ــ العمل على تطوير وابتكار الوسائل الجديدة والأساليب الحديثة والتكنولوجية المتطورة في تقديم هذه الخدمة كاستخدام الانترنيت في ارسال الوثائق والمستندات للقيام بالاجراءات المتبعة في تنفيذ شروط القروض استخدام البطاقات الائتمانية في تعاملات المالية .
6 ـ العمل على تخصيص الارباح المتحققة من عمل الاعتمادات المستندية لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تعمل على تنوع الجهاز الانتاجي وتحويل تلبية الطلب المحلي من الاسواق الخارجية نحو توجه للسوق الداخلي ومن ثم العمل على تطوير الجهاز الانتاجي وجعله قادرا على تصدير منتجاته الى الخارج مما يؤدي الى تنوع الصادرات وتقليل الاعتماد على النفط الخام ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة .

المصادر:

اولا الكتب العربية

1) الصوص الشريف علي 2012 التجاره الدولية (الاسس والتطبيقات) دار طبع عمان الاردن دار اسامة للنشر والتوزيع طبعه اولى .
2) اليماني السيد محمد ، القانون التجاري الجزء الثاني العقود التجارية - الاوراق التجارية ــ العمليات المصرفية، 1986
3) بسيوني اسامه عبد المنعم، الاعتمادات المستندية، القاهرة - مصر ، 2014
4) حافظ نعمان 2013 الاعتمادات المستندية انواعها واحكامها دار طبع بيروت لبنان شركة عزيز غلوري الطبعه الاولى.
5) شكري ماهر كنج ، 2004 العلميات المصرفية الخارجية دار طبع عمان الاردن نشر من معهد الدراسات المصرفية اليماني السيد محمد 1986 العقود التجارية الاوراق التجارية عمليات مصرفية الجزء الثاني.
6) فاعور مازن عبد العزيز 2006 ، الاعتماد المستندية والتجارة الالكترونية في ظل القواعد والاعراف الدولية والتشريع الداخلي طبعة اولى .

ثانيا النشرات:

1- البنك المركزي العراقي. (2003 ومطلع2004) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي. بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،
http://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202003_f.pdf
2 – جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

Analysis of the relationship between documentary credits and foreign trade and their impact on economic development in Iraq

Abstract

The aim of the research is to clarify the importance of documentary credits in foreign trade and especially their impact on the balance by limiting imports we highlighted the reality of documentary credits in Iraq and the accompanying changes and developments highlighted the indicators of foreign trade and finding solutions for harmonizing the fund Documentary and trade balance in order to achieve long term economic development.

The local banks are urged to restore the documentary credit system despite the backwardness and primitive methods used. The documentary credits have increased especially in the last years of the study period.

The advantages of the documentary credits have not been used to limit these imports and support the economic development process .

Key word/ Documentary Credits, Commerce External, Economic development.